

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د.محمد الطراونة ، باسم المبيضين.

المميز

المميز ضده : الحق العام .

القرار المميز: قرار محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم
٢٠١٣/١٧٢ فصل ٢٠١٣/١٢/٣٠ القاضي : (بتجريم المميز بجناية القتل والحكم
عليه بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة وتضمينه الرسوم والمصاريف) .

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :

- أخطأت المحكمة بتجريم المميز رغم أنه لا توجد بينة قانونية على القتل القصد .
- لقد وقع المميز في حالة غضب شديد نتيجة ما صدر عن المغدورة لوالدها .
- لم تأخذ المحكمة بما أثاره الدفاع حول سورة الغضب .
- العمل الذي قامت به المغدورة على جانب من الخطورة .

٥. أثبت شهود الدفاع أن المميز يقع في حالة غضب شديدة أفقدته تركيزه والصفاء الذهني.

٦. لم تقدم النيابة أن القتل وقع تحت دائرة القتل العمد أو القصد .

٧. نص المادة ٩٨ من قانون العقوبات متوفرة في هذه الدعوى .

٨. إسقاط الورثة تعتبر سبباً مخففاً قانونياً .

الأسباب من ٩-١٥ تتمحور حول أن المميز كان في حالة غضب شديد والأولى الأخذ بأحكام المادة ٩٨ من قانون العقوبات .

الطلب قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وتطبيق أحكام المادة ٩٨ من قانون العقوبات والأخذ بإسقاط الحق الشخصي .

بتاريخ ٢٠١٤/١/٨ رفع نائب عام الجنايات الكبرى أوراق الدعوى إلى محمئنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى كون الحكم مميزاً بحكم القانون.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة تبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم جناية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وتوصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

تتلخص في أن المغدورة هي ابنة المتهم وهي مطلقة، وتعيش في بيت والدها المتهم. وكانت تملك صالون سيدات في وادي الحجر في الزرقاء وكانت تعمل معها في ذلك الصالون، الشاهدة وأنه وقبل واقعة الدعوى بحوالي أسبوع، تقدم المدعو عمران، ابن الشاهدة ، لخطبة المغدورة؛ إلا أن والدها المتهم رفض ذلك، فراجعت المغدورة خالها الشاهد وطلبت منه التدخل في هذا الموضوع لكي يوافق والدها المتهم على الخطوبة وقد ذهب الشاهد إلى المتهم وتحدث معه وحاول إقناعه بالموافقة على تلك الخطوبة، إلا أن المتهم لم يقتنع ورفض الأمر، وذلك بسبب الأوضاع المادية للمدعو وقد أصرت المغدورة على تلك الخطوبة وحاول المتهم إقناعها بعدم إتمام تلك الخطوبة، وتحدث معها في الصالون العائد لها والقريب من المنزل، وأخذ منها مفتاح الصالون واصطحبها إلى منزل شقيقتها الشاهدة ، ثم إلى منزل عمها الشاهد ، وتحدثوا بالموضوع ذاته وفي اليوم التالي بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠، وبحدود الساعة الواحدة ظهراً، وأثناء تواجد المتهم وابنته المغدورة في البيت، وكان ابن المتهم، الشاهد ، يجلس في بلكونة البيت، يعمل على جهاز الكمبيوتر، وكانت المغدورة في غرفتها، والتي تبعد عن البلكونة حوالي عشرة أمتار، دخل المتهم إلى غرفة ابنته المغدورة وطلبت المغدورة من والدها المتهم إعطائها مفتاح الصالون، فرفض. إلا أن المغدورة أصرت على الذهاب إلى الصالون، وحصلت بينهما مشادة كلامية بسبب ذلك، وبسبب إصرار المغدورة على الخطوبة من المدعو وعندها قام المتهم بضرب المغدورة بيديه وسحبها على الأرض، وخنقها بواسطة يديه، ثم تناول قطعة قماش عبارة عن وجه مخدة، وقام بربطه على رقبة المغدورة وخنقها بواسطته أيضاً، وأخذ يشد على رقبتها لمدة دقيقتين، قاصداً قتلها وإزهاق روحها، واستمر بفعلته تلك إلى أن تمكن من قتلها وإزهاق روحها بواسطة الخنق اليدوي والخنق بواسطة الرباط . وبعد أن تيقن من موتها قام بإغلاق باب الغرفة عليها، وتوجه نحو ابنه الشاهد في البلكونة، ولم يشعره بحصول أي شيء، وطلب منه مرافقته إلى الأوتوستراد بواسطة تاكسي. وتوقف بالقرب من مركز أمن طارق، ونزل المتهم وابنه من التاكسي، وهناك قام المتهم بإبلاغ ابنه بأنه قام بقتل المغدورة وقال له (هي الشرف تبغنا نظيف) ثم دخل المتهم إلى المركز الأمني وأبلغهم بأنه قتل ابنته المغدورة، حيث ألقى القبض عليه، وجرت الملاحقة.

ويتطبيق القانون على الوقائع الثابتة لدى المحكمة، وجدت المحكمة بأن أفعال المتهم الثابتة في حقه، من إقدامه على خنق ابنته المغدورة بيديه وخنقها بواسطة رباط، وهو قطعة القماش (وجه المخدة)، قاصداً قتلها وإزهاق روحها، ومما أدى إلى وفاتها نتيجة تلك الأفعال، وارتبطت بها برابطة السبب بالمسبب، إنما تؤلف كافة أركان وعناصر جناية القتل القصد، طبقاً لأحكام المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات.

وأما بالنسبة لظرف سبق الإصرار الذي أسندته النيابة العامة للمتهم،

فقد نصت المادة (٣٢٨) من قانون العقوبات على أنه: "يعاقب بالإعدام على القتل قصداً: (١) إذا ارتكب مع سبق الإصرار، ويقال له (القتل العمد) ...". وباستقراء هذه المادة، نجد إن المشرع قد استلزم لقيام هذه الجناية، بالإضافة إلى وقوع جناية القتل القصد بأركانها وعناصرها، توافر الظرف المشدد، وهو العمد "سبق الإصرار". وقد عرف المشرع "سبق الإصرار" في المادة (٣٢٩) عقوبات بأنه: "القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصر منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه ولو كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط".

ومن ثم فإن المشرع قد اشترط لتوافر العمد "سبق الإصرار"، القصد المصمم عليه قبل الفعل لإرتكاب جناية القتل، وأن يكون الجاني قد أملى فكره فيما عزم عليه ورتب وسائله وتدبر عواقبه، ثم أقدم على ارتكاب الجناية وهو هادئ البال وصافي الذهن على نحو يسمح له بترديد النظر بين الإقدام على ما انتوى أو الأحجام عنه أي ترجيح أحدهما على الآخر . ومن ثم يتطلب ذلك توفر عنصرين، العنصر الزمني يتمثل بمرور فترة زمنية كافية بين عزم الجاني على ارتكاب جريمته وبين قيامه في تنفيذها، والعنصر النفسي ويتمثل بإقدام الجاني على ارتكاب جريمته في هدوء وترو وهو هادئ البال مطمئن النفس بعد أن يكون قد رتب وسائل الجريمة وتدبر عواقبها ثم أقدم عليها دون اضطراب وتردد وانفعال... ينظر قرار محكمة التمييز الموقرة جزاء رقم ٢٠١٠/٥٦٥/٢٠١٠ هيئة خماسية تاريخ ٢٠١٠/٩/١. وكما قضت: "أن عنصر العمد من الأمور المعنوية أو الباطنية التي لا تقع على الحواس ولا تدرك إلا بمظاهرها الخارجية وهي الأفعال المادية

التي يقوم بها الجاني والتي يفصح بها عما يضمرة في نفسه " قرار تمييز رقم ٢٠٠١/١١٦٤".

وعليه فإن لجريمة القتل العمد عناصرها الخاصة المكونة لها، وهي تفكير الجاني على ارتكابها فتهيئة الأداة ثم التنفيذ الذي يجب أن يسبقه هدوء بال الجاني وراحة نفسه وأعصابه واستقامة التفكير لديه وحسن إدراك نتائج فعله والرضا بذلك. (لطفاً ينظر في ذلك قرار تمييز جزاء ٢٠٠١/١١٦٤ هيئة عامة، و تمييز جزاء ٢٠٠٢/٧٤٣ هيئة عامة، و تمييز جزاء رقم ٧٣/٥٨، و تمييز جزاء رقم ١٠٢/ ٧٢). وكما أنه من المقرر في قضاء محكمة التمييز أن سبق الإصرار هو حالة ذهنية تنشأ في نفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة. وإنما يستفاد من وقائع خارجية تتوصل إليها المحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها.

ومن حيث إن إثبات ظرف سبق الإصرار بكافة عناصره يقع على عاتق النيابة العامة ويجب عليها أن تثبته بصورة مستقلة، وهو ليس مفترضاً.

ومن حيث إنه وبالرجوع إلى الوقائع الثابتة في هذه الدعوى، وجدت المحكمة أن النيابة العامة لم تقدم دليلاً قانونياً مقنعاً يثبت توفر ظرف سبق الإصرار لدى المتهم في قيامه بقتل ابنته المغدورة ولاء.

ومن خلال البينات لم يثبت للمحكمة توافر ظرف سبق الإصرار لدى المتهم في قتله ابنته المغدورة فإن ذلك يقتضي تعديل وصف التهمة المسندة إليه، من جناية القتل العمد وفقاً للمادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات، إلى جناية القتل القصد وفقاً للمادة (٣٢٦) من القانون ذاته وحيث قد ثبت ارتكاب المتهم لجناية القتل القصد، فإنه يقتضي تجريمه بهذه الجناية بوصفها المعدل.

وعن الدفع المبدى من وكيل المتهم، المؤسس على استفادة المتهم من العذر المخفف في المادة (٩٨) عقوبات وما أبداه من أسباب في مرافعته الشفوية، من أن المغدورة ،

في وقت الحادث، وضعت المتهم في حالة عصبية شديدة غيبت عنه عقله بما قالته، وما قدم من بيانات دفاعية في هذا الشأن، ومن حيث إنه قد نصت المادة (٩٨) من قانون العقوبات على أنه: "يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بسورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه".
وحيث قضت محكمة التمييز بقرارها رقم ٢٠١٠/١٨٧١ (هيئة خماسية) بتاريخ ٢٠١١/٣/١ منشورات مركز عدالة بأنه "يستفاد من نص المادة (٩٨) من قانون العقوبات الباحثة في ظروف سورة الغضب كعذر مخفف أنها تتشرط توافر الشروط التالية:

١. أن يكون العمل غير المحق الذي أتاه المجني عليه قد وقع على الجاني.
٢. أن يكون ذلك العمل على جانب من الخطورة يثير غضباً شديداً وأن تقع الجريمة قبل زوال مفعول الغضب.
٣. أن يكون ذلك العمل مادياً لا قولياً .

وحيث قضت أيضاً...٣. يشترط لاستفادة الفاعل من العذر المخفف المنصوص عليه في المادة (٩٨) من قانون العقوبات توافر الشروط التالية ... ٤- ألا تمر فترة طويلة للتخفيف من سورة الغضب . كما أنه من المقرر أن سورة الغضب الشديد تنتاب الفاعل عند وقوع الفعل ويجب أن تؤثر عليه تأثيراً عنيفاً وفعالياً تفقده في تلك اللحظة شعوره وتمالك نفسه أو رباطة جأشه بحيث لا يعود قادر على السيطرة عليها. " مما تضمنه قرار محكمة التمييز رقم ٢٠٠٩/١٨٤٤ (هيئة خماسية) بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٥ منشورات مركز عدالة ".

ولما كان ذلك وحيث كان من الثابت لدى المحكمة من أدلة الإثبات التي أوردتها وقنعت بها، أنه لم يصدر عن المغدورة ولاء، بوقت قيام والداها المتهم بقتلها، أي فعل استفزازي أو على جانب من الخطورة، من شأنه، أن يؤثر على المتهم تأثيراً عنيفاً وفعالياً يفقده في تلك اللحظة شعوره وتمالك نفسه أو رباطة جأشه بحيث لا يعود قادر على السيطرة عليها. بل هي كانت في غرفتها، وأن المتهم هو الذي دخل إلى غرفتها، وتحديث

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم، واستناداً إليه، تقرر المحكمة، وعملاً بأحكام المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات، الحكم على المجرم بوضعه بالأشغال الشاقة عشرين سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

وعن أسباب الطعن التمييزي :

نجد إنها تنصب على تخطئة المحكمة بوزن البينة وأن المميز كان تحت تأثير سورة الغضب والأولى تطبيق أحكام المادة ٩٨ من قانون العقوبات .

ورداً على هذه الأسباب وبصفتنا محكمة موضوع في هذه الدعوى نجد إن الواقعة الثابتة إن المجني عليها هي ابنة المميز وهي مطلقة تعيش في بيت والدها وتملك صالون سيدات في وادي الحجر / الزرقاء وأنه قبل واقعة الدعوى بأسبوع تقدم المدعو لخطبتها إلا أن والدها رفض وطلبت من خالها التوسط لدى والدها إلا أنه لم يقتنع ورفض الأمر إلا أن أصرت على خطوبتها من ... وبتاريخ ٣٠/١٠/٢٠١٢ بحدود الساعة الواحدة ظهراً أثناء تواجد المغدورة في البيت داخل غرفتها ودخل عليها والدها وطلبت منه مفتاح الصالون إلا أنه رفض وأصرت المغدورة على ذلك وحصلت بينهما مشادة كلامية بسبب ذلك عندها أقدم المتهم المميز على ضربها بيديه وسحبها على الأرض وخنقها بواسطة يديه ثم قام بتناول قطعة قماش وجه مخدة وربطها على عنقها وخنقها بواسطة شد القماش على رقبتها لمدة دقيقتين حتى تمكن من قتلها.... هذه الواقعة الثابتة من خلال اعتراف المتهم الواضح والصريح وسائر بينات الدعوى ونقرير الكشف على الجثة ونحن نقر محكمة الجنايات الكبرى على صحة ما توصلت إليه من حيث الواقعة الجرمية التي لها أصل ثابت في أوراق الدعوى مما يستوجب رد أسباب الطعن المتعلقة بالواقعة الجرمية .

من حيث التطبيقات القانونية نجد إن إقدام المتهم (المميز) على قتل ابنته أثار مشادة كلامية حول موضوع طلب زواجها من المدعو ورفض والدها ذلك وإصرارها على خطبته بشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جريمة القتل القصد وفقاً لأحكام المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات ونحن نقر محكمة الجنايات الكبرى على

صحة تطبيقها للقانون على واقعة الدعوى مما يستوجب رد أسباب الطعن المتعلقة بتخطئة المحكمة بتطبيق القانون على الواقعة .

ومن حيث العقوبة : نجد إن العقوبة المفروضة على المميز تقع ضمن حدها القانوني المنصوص عليه بالمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات.

أما عن الأسباب المتعلقة بتخطئة المحكمة بعدم تطبيق أحكام المادة ٩٨ من قانون العقوبات على حالة المميز .

نجد إن هذه الأسباب تستوجب الرد ذلك أننا نجد إن المميز لم يكن تحت حالة سورة الغضب المنصوص عليه بالمادة ٩٨ من قانون العقوبات ونحن نقر محكمة الجنايات الكبرى على صحة ردها على الدفع المثار أمامها حول ذلك ولا حاجة لتكرار ردها على ذلك لموافقته للقانون .

وعن السبب المتعلق بعدم الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية .

نجد إن منح الأسباب المخففة التقديرية هو سلطة تقديرية لمحكمة الموضوع تمنحه متى وجدت توافر شروط منح هذه الأسباب وفي دعوانا هذه نجد إن والدة المغدورة لم تسقط حقها الشخصي عن المميز وبالتالي فإن شروط منح الأسباب المخففة التقديرية غير متوفرة في هذه الدعوى مما يستوجب رد هذا السبب .

وكون الحكم مميزاً بحكم القانون ووفقاً لأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإن ردنا على أسباب الطعن المقدم من المميز فيه الرد الكافي على كون الحكم مميزاً بحكم القانون .

وحيث جاء القرار مستوفياً لكافة شروطه القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا تشوبه أي شائبة من الشوائب المنصوص عليها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستوجب تأييده .

وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٦/٣/٢٠١٤ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ف. أ.

lawpedia.jo